

دور التعليم المهني في دعم التنمية المستدامة في جمهورية كوريا الجنوبية للمدة (2000-2020)

علية عبد الرحمن ذيبان / باحثة / AliyahAbdALRAHMAN@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. فلاح خلف علي / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد / faalah@unmustansiriyah.edu.iq

P: ISSN : 1813-6729

<https://doi.org/10.31272/jae.i138.1112>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2022/11/21

تاريخ أستلام البحث : 2022/11/2

المستخلص

يهدف البحث الحالي التعرف على واقع التعليم المهني في كوريا الجنوبية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعرف على النظام التعليمي الكوري ودوره في التنمية في كوريا الجنوبية، فضلاً عن السياسات التنموية التي اعتمدها كوريا الجنوبية في مجال التعليم والتنمية، تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أهمية التعليم المهني، والتعرف على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية، ويفترض البحث " إن رأس المال البشري هو السبب الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية، فضلاً عن تطورها ونموها اقتصادياً، وتحولها الى واحدة من الدولة المتقدمة" ولتحقيق هذه الفرضية اتبع الباحثين المنهج الاستنباطي، الأسلوب الوصفي التحليلي، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان هو عدم تطابق المهارات بين الشباب، مما ادى الى نقص عرض المهارات في سوق العمل كنتيجة لعدم كفاية مخرجات التعليم والتدريب المهني، وحدث فجوة المهارات والتي تنشأ من حالة عدم التطابق داخل المنشأة بين المهارات والمؤهلات المطلوبة لتحقيق اهداف المنشأة، واوصى البحث بضرورة تطوير المدارس الثانوية المتخصصة بقطاع الصناعات، المرتبطة بالوزارات ذات الصلة والحكومة المحلية والصناعة، الامر الذي سيعزز دور مخرجات التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية : التعليم المهني، التنمية المستدامة، سياسات جديدة



مجلة الإدارة والاقتصاد

مجلد 48 العدد 138 / حزيران / 2023

الصفحات : 115 - 129

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة:

تمكنت بعض الدول النامية من توظيف مخرجات التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء رأس المال البشري، وتعد كوريا الجنوبية من الدول الرائدة في هذا المجال، إذ يعد التعليم المهني في تلك الدولة المصدر الذي يغذي النشاط الاقتصادي بشكل عام والصناعة بشكل خاص برأس المال البشري، ويلتحق بهذا النوع من التعليم 35% من الطلاب، يلتحق نحو 90% من خريجي التعليم المهني مباشرة بسوق العمل، وقد اسهم التعليم المهني في تحويل كوريا من بلد زراعي فقير إلى دولة صناعية قوية حققت نمواً اقتصادياً وتطوراً غير مسبوق، الذي اسهم في رفع مستوى المهارات في الصناعة، لذا يعد النموذج الكوري للتعليم المهني من النماذج التي تستحق الدراسة، لدوره في تحقيق نقلة نوعية في التجربة التنموية لكوريا الجنوبية.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من تركيزه على أهمية التعليم والتدريب المهني في جمهورية كوريا الجنوبية، فضلاً عن تسليط الضوء على دور التعليم والتدريب المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

تعود إلى عدم اهتمام النظام التعليمي في معظم الدول النامية وبضمنها العراق بعملية بناء رأس المال البشري من خلال رفع مستوى التدريب والتأهيل للقوى العاملة عن طريق الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني.

فرضية البحث:

يعود التطور التنموي في كوريا الجنوبية، إلى اهتمام النظام التعليمي برفع مستوى التدريب والتأهيل للقوى العاملة من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بأهم الدروس المستفادة من تجربة التعليم والتدريب المهني في كوريا الجنوبية، من خلال التركيز على توضيح العلاقة بين التعليم المهني وأهداف التنمية المستدامة في تلك الدولة.

منهجية البحث:

تبنى البحث المنهج الاستنباطي، وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لتوضيح دور التعليم المهني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية.

هيكلية البحث:

لتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور وكالاتي

تضمن المحور الأول الإطار النظري للتعليم المهني والتنمية المستدامة، وركز المحور الثاني دور التعليم المهني في تحقيق التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية أما المحور الثالث فتناول أهم السياسات التنموية في كوريا الجنوبية.

المحور الأول

الإطار النظري للتعليم المهني والتنمية المستدامة

أولاً : مفاهيم التعليم المهني والتنمية المستدامة:

سنتناول في هذه الفقرة أهم المفاهيم ذات الصلة بدور التعليم المهني في التنمية المستدامة ومن أبرز هذه المفاهيم ما يأتي:

1- التعليم المهني:

من المتعارف عليه أن التعليم بشكل عام هو جزء من بنية اجتماعية ذات منظومات ثقافية أو فكرية معززة بتجارب تاريخية شهدت مستويات متفاوتة من النجاح والإخفاق وهو عملية متكاملة تترابط وتتداخل مع كثير من الأمور المعرفية، كما أنه يشكل ضرورة اجتماعية في جميع الدول على حد سواء، تتولاه الدولة وترعاها وتضمن له عناصر بقائه ونموه وازدهاره (حمزة، 2009، ص5).

وللتعليم المهني مفاهيم متعددة، إذ عرف بأنه ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي، واكتساب القدرات والمهارات المهنية التي تقوم بها مؤسسات نظامية لأعداد عمال ماهرين في مختلف التخصصات والمجالات المهنية وهذا يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم، ويستغرق الوقت في أعداد لمثل هذا النوع من التعليم مدة تتراوح من (2-3) سنوات عادةً، إذ يكون بعد مرحلة التعليم المتوسطة والفئات العمرية التي بلغت (15) خمسة عشر سنة (أبو عصب، 2005، ص27)، ويعرفه (فلاته، 1994) "ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم بها مؤسسات نظامية" أما تعريف اليونيسكو للتعليم المهني "بأنه التعليم الذي يُعنى بالجوانب

المختلفة من العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة العلوم التقنية وما شابهها والحصول على المهارات العملية والاتجاهات والقيم والمعرفة المتعلقة بالمهن في قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (الحيلة، 1998، ص22)، وعلى العموم ومهما تعددت المفاهيم حول التعليم المهني فيمكن القول ان التعليم المهني هو التعلم بالعمل والتدريب والمشاركة (Teaching by doing) لكسب اخلاقيات العمل ومعارفه ومهاراته التي تؤهل للدخول في سوق العمل، نلاحظ بأن المفاهيم السابقة اشتملت على مصطلحات لا بد من تحديد مفهومها وهي كل من :

2- التدريب المهني (Vocational training): عرفه المؤتمر العربي في دورته الخاصة بالتدريب المهني في اذار عام 1971 في جمهورية مصر العربية بما يأتي: أعداد الافراد مهنيًا، وتدريبهم على مهن معينة بقصد رفع مستوى انتاجيتهم واكسابهم مهارات جديدة، كما يعرف بأنه عبارة عن الجهود التي تبذل لنقل معلومات نظرية او مهارات عملية او كليهما وتعلق بمهن معينة، وذلك من خلال فترة او فترات زمنية محددة (السرحاني، 2010، ص8).

3- التعليم التقني (Technical education): وهو ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الاعداد التربوي والتوجيه السلوكي، فضلاً عن اكتساب المهارات اليدوية والمقدرة التقنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بعد البحث الثانوية لغرض اعداد قوى عاملة متخصصة تقع عليها مسؤولية التشغيل ولها القدرة على توجيه الخطط الانتاجية والعمل على تنفيذها مع الايدي العاملة الماهرة.

4- التعليم والتعلم (Teaching&Learning): التعليم هو ادارة التعلم التي يقودها المعلم او هو عملية تحفيز واستثارة لقوى الطالب ونشاطه الذاتي وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكنه من التعلم، والتعلم هو نشاط ذاتي يقوم به الطالب بإشراف المعلم أو بدونه بهدف اكتساب معرفة أو مهارة أو تغيير سلوك (فرمان، 2015، ص2).

5- سوق العمل (Labor market): التنظيم الذي يجتمع من خلاله كل من المشتريين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته والمشتري هو صاحب المنظمة أو صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل (القريشي، 2006، ص21).

6- التنمية (Development): هي عملية مجتمعية واعية ودائمة، موجهة وفق ارادة وطنية مستقلة من أجل ايجاد تحولات هيكلية واحداث تغييرات سياسية، اجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة" (البيستاني، 2020، ص47).

7- التنمية المستدامة (The sustainable Development): وتركز على كيفية استخدام الموارد التي لا تعرض صحة اجيال البشرية في المستقبل للخطر، فضلا عن عدم تهديد البيئة من جراء استخدام هذه الموارد"، باعتبار ان الأرض هي حاضنة كل الأجيال ولا يحق لجيل واحد استهلاك معطياتها التي فيها قوام الحياة وحرمان الذين سيأتون لاحقا منها (Jennifer 2008 ,p7)، كذلك تتمثل التنمية المستدامة في التطوير الذي يقابل احتياجات الجيل الحالي دون التعرض للخطر بالنسبة للقدرة على تلبية احتياجات الاجيال المستقبلية (Jevglevskaja, 2013, p25).

ثانياً : أهمية التعليم المهني

يعد الاستثمار في رأس المال البشري وفق احتياجات الدولة عن طريق التعليم والتعليم المهني بشكل خاص يمكن أن تتحقق استدامة التنمية، وخلال مؤتمر التنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، اشتملت هذه الخطة على 17 هدفاً منها الهدف العالمي الجديد في مجال التعليم هو "الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة"، والذي يضمن التعليم الجيد الشامل والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة لجميع الافراد حيث يركز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على الأهداف الآتية :

- 1- التعليم الفعال وملائمته من حيث اكتساب المعارف والمهارات والكفاءات.
- 2- زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات الملائمة.
- 3- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد.
- 4- ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات الكافية واللازمة لتحقيق التنمية المستدامة حتى عام 2030.

5- الحد من نسبة الشباب المفكرين إلى العمل أو التعليم أو التدريب المهني (اليونسكو، 2016، صفحات متعددة) .

ثالثاً : العلاقة بين التعليم المهني والتنمية المستدامة

تأتي أهمية التعليم المهني ودوره في التنمية من خلال الابعاد الآتية:

- 1- **البعد الاجتماعي**، من خلال دور التعليم المهني في تنمية الصناعة ورفع الكفاية الانتاجية ومالهما من دور و أهمية كبيرة وانعكاسات على تطوير المجتمعات وتقدمها.
- 2- **البُعد الفردي**، يتمثل بتنمية قدرات الفرد وطاقاته وامكانياته للوصول الى اقصى مستوى يمكن الوصول اليه من حيث الكفاية والخبرة وما لهذا من انعكاس ايجابي على دخل الفرد من ناحية وتنمية المجتمعات وتطويرها من ناحية اخرى (الجرارة، 1986، ص204) .
- 3- **البعد التنموي**: وبالتأكيد ان تصاعد مستويات فاعلية مؤسسات التعلم المهني تعني تزايد أسهامه في تنفيذ خطط التنمية التي تتوقف على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات والكفاءات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو الى استيعاب التغيير التكنولوجي والاقتصادي والعمل على استحداثه، إذ يوفر التعليم المهني قاعدة اساسية لفئة كبيرة من الطلاب تسهم في ترسيخ ثقافة الإنتاج في عقول الشباب واقضاء ثقافة الاستهلاك والسلوكيات غير المريرة لينعكس ذلك على تطوير مستويات المعيشة وتحسين نمط الحياة ، وبالتالي يمكن من خلال دور التعليم المهني تنمية الصناعة ورفع الكفاية الإنتاجية ، وبذلك يشكل التعليم المهني احدى المكونات الاساسية للخدمات التي تقدم للمجتمع وتعمل على تعميق التفاعل بين التعليم وحاجات التنمية، وتقوم علاقة بين ازمان التنمية من ناحية والسياسة العلمية والتقانة غير الملائمة من جهة اخرى (Johnson, P51) .
- 4- **بعد تخطيط التعليم**: ان الاعتبارات الاقتصادية في تخطيط التعليم تتضح في ارتباطه بتخريج القوى العاملة، فالتعليم هو عنصر من عناصر تحريك عملية الانتاج، إذاً يفترض ان يتحول النظام التعليمي من العفوية في النمو الى تطبيق مبدأ التخطيط في اطار التنمية لمواجهة متطلبات التغييرات الاقتصادية، فسياسة التنسيق بين السياسة التربوية والتنمية المتكاملة لابد ان تُبنى على الصلة بين معدل التنمية الاقتصادية وخطة التعليم، إذ ان العلاقة بين التنمية والتعليم متبادلة فكل واحد منهما يؤثر في الاخر (Roymand, 1960, P29) .

رابعاً : مخرجات التعليم المهني وعلاقته بسوق العمل

تمثل العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل مدخلا لقياس أهمية ودور النظام التعليمي في التنمية المستدامة، إذ تقاس هذه العلاقة بمدى ملائمة مخرجات التعليم المهني من ناحية الكمية والنوعية مع القدرة الاستيعابية لسوق العمل، وان اصلاح العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل لا يتطلب معالجة من داخل النظام التعليمي حتى يتلاءم مع مخرجات متطلبات سوق العمل فحسب، ولكن يشترط العمل على ايجاد بدائل اخرى الى جانب مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمختلط تُمكّن من استيعاب الفائض من القوى العاملة وتُنظّم مساهمتها في التنمية(حيدر، 2001، ص22)، ان بعض البلدان لاتضع التعليم واحتياجات سوق العمل ضمن علاقة ارتباط ملائمة، وهناك الكثير من المؤشرات التي تبين ضعف المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم في تلك البلدان، مما يتطلب اعادة ترتيب وصياغة وتنظيم القوة العاملة من خلال وضع سياسة اقتصادية وتعليمية طويلة الاجل بموجب تخطيط وتنظيم يجري فيه الانفتاح على القوى العاملة وهيكلية هذه القوى، لإيجاد نوع من التوازن بين سياسة التعليم ومخرجاته وبين هيكل القوى العاملة ومدخلاتها للوقوف على الطلب لجميع انواع العمالة ومستوياتها في كل قطاع من قطاعات الدولة (سلمان، 2007، ص192).

المحور الثاني

دور التعليم المهني في تحقيق التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية

اولاً : لمحة عن جمهورية كوريا الجنوبية

تقع جمهورية كوريا الجنوبية في الشمال الشرقي لقارة آسيا وتغطي مساحة (97,520) كم، وتنقسم إلى (16) منطقة وعاصمتها سيؤل، تتكون المناطق من (6) مدن حضرية (مدن تتمتع بالحكم الذاتي لا تشكل جزءاً من أي مقاطعة) و (8) مقاطعات ومنها مقاطعة واحدة ذاتية الحكم ومدينة خاصة واحدة ومدينة مستقلة واحدة، لعب التعليم دوراً جوهرياً في تحول كوريا من أفقر دولة في العالم إلى دولة متقدمة وواحدة من أسرع الدول نمواً، في أوائل عام 1945 كانت نسبة الأمية في كوريا 78٪، وبفضل التعليم الإلزامي وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم إلى 96٪ في عام 1959، وقد تمكنت كوريا الجنوبية من رفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ليكون من أعلى المعدلات في العالم (Sorensen, 1994, p10-35).

بدأت كوريا الجنوبية تجربتها التنموية وانطلاق نهضتها منذ أوائل عام 1962، وفي أقل من أربعة عقود استطاعت أن تحقق ما يسمى بـ (المعجزة الاقتصادية) لترتقي إلى مستوى الدول الرأسمالية المتقدمة، ومنذ السبعينيات من القرن الماضي تمكنت من بناء اقتصادها وصناعاتها بعد عقود من الاستعمار الياباني وسنوات من الحرب المدمرة مع جارتها الشمالية، وحققت كوريا منذ عام 1990 نجاحاً اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً

كبيراً، واخذت تعد واحدة من الدول سريعة النمو، وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة اقتصادية وصناعية وتجارية وتكنولوجية لتسطر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث، إذ أصبحت سادس أكبر مصدر في العالم، وتحولت من دولة تتلقى منحاً اقتصادية إلى دولة مانحة، لقد حققت كوريا هذا النمو والتحول في غضون فترة زمنية قصيرة بسبب استثمارها في رأس المال البشري من خلال التعليم (Lee ji,2014).

ثانياً: أثر التعليم المهني في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في كوريا الجنوبية

1- أثر التعليم المهني في معدلات الفقر والبطالة

أثبتت تجربة كوريا الجنوبية في التنمية أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات التعليمية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية، فتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل والحد من الفقر والبطالة، رهن بتوفير تكافؤ الفرص التعليمية والخدمات لمختلف طبقات وفئات المجتمع، وبخلاف ذلك فإن التفاوت في الفرص التعليمية سيؤدي إلى زيادة عدم المساواة وانتهاك مبادئ العدالة الاجتماعية. (Lakner and milanovic,2013,p7-8).

تبنت كوريا الجنوبية سياسة اجتماعية متكاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، إذ تستند على التعليم كمحور أساسي وركيزة أولى في الحد من التفاوت الاجتماعي، ويمكن ان نلاحظ من الجدول (1)، أن معدلات الفقر في كوريا الجنوبية قد بلغت (14.8%) في عام 2005 ثم ارتفعت الى اعلى مستوى له خلال المدة (2008-2015) إذ بلغ ذلك المعدل (14.9، 16.7%) على التوالي، بسبب الاضرار التي لحقت بالشعب الكوري نتيجة ارتفاع اسعار النفط، اضافة الى زيادة اعداد الافراد المسنين في البلاد ونمو متوسط العمر بشكل كبير، وأصبحت كوريا الجنوبية مجتمعاً مسناً ينتشر فيها الفقر لدى المسنين بصورة فائقة، حيث تجاوزت نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر 14% من إجمالي سكانها (مكتب الإحصاءات الكورية)، بينما نلاحظ هبوطه 2017 إذ بلغ (15.6%)، وهذا نتيجة الجهود المبذولة من طرف جمهورية كوريا بالاهتمام بقطاع الصحة والتعليم وتحسين المستوى المعيشي لأفرادها من خلال زيادة معدلات الاجور، مما انعكس ايجابا في انخفاض نسبة الفقر فيها، ووصولاً الى عام 2020 وارتفاعه الى (16.7%) بسبب ازمة (كوفيد19).

كما يبين الجدول (1) وجود نوع من الاستقرار في معدلات البطالة في كوريا الجنوبية، فيعد ان كانت نسبتها (4.1%) في عام 2000، اخذت بالانخفاض في السنوات الآتية وسجلت اقل معدل عام 2012 بلغ (2.8%) وهذا بفضل السياسات المتبعة في كوريا التي ادت الى ارتفاع مستويات التوظيف في القطاعات وقللت بالآتي من معدلات البطالة، بينما شهدت كوريا ارتفاع في معدل البطالة عام 2020 وصل الى (3.9%)، بسبب فرض الحكومة إجراءات الحجر الصحي بدرجات متفاوتة من الصرامة منذ ربيع عام 2020، لمكافحة جائحة كوفيد-19، مُعطلة بذلك قطاعات كاملة من اقتصادها، وفي جو عام من عدم اليقين، حيث أرجأت العديد من الشركات التوظيف إلى وقت لاحق، بينما اضطرت الشركات الأخرى التي واجهت صعوبات فورية إلى تسريع وتسريح الموظفين.

الجدول (1) معدلات البطالة والفقر في كوريا الجنوبية للمدة (2000 – 2020)

السنة	معدل البطالة % *	المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)
2000	4.1	19.2
2005	3.5	14.8
2008	3	14.9
2010	3.3	14.7
2012	2.8	14.6
2015	3.5	16.7
2017	3.7	15.6
2020	3.9	16.7

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على الرابط المتاح على الموقع:

https://en.wikipedia.org/wiki/Poverty_in_South_Korea

*<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?view=chart&locations=KR>

2- دور التعليم المهني في تنمية رأس المال البشري

إنّ مساعدة الطلاب في مؤسسات التعليم المهني في كوريا للانتقال بسهولة إلى عالم العمل يعد أمراً مهماً للدولة ومؤسسات التعليم المهني والطلاب، وقد تم تغيير اسم وزارة التربية والتعليم مؤخراً إلى وزارة التعليم

وتتمية رأس المال البشري، وقد تم إنشاء لجنة تنمية رأس المال البشري لتسليط الضوء على أهمية متابعة تنمية رأس المال البشري وتطويرها لحل نقص الأيدي العاملة في الشركات، ورفع معدل المشتغلين الماهرة لتلبية متطلبات الصناعة، فالتعليم بما ينطوي عليه من استثمار لرأس المال البشري في طليعة الآليات اللازمة لتحقيق درجة أكبر من العدالة الاجتماعية وذلك لان التوسع في تقديم الخدمات التعليمية للفئات ذات الدخل المنخفض وتسهيل وصولها إليها وتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول عليها من شأنه تعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير فرص العمل التي تؤدي الى تقليل البطالة، ويعمل التعليم ايضاً على تقليل الفجوة النوعية وتعزيز المهارات واستخدامها بشكل أسهم في تراجع فجوة الأجور بين العمال المهرة وذوي المهارات المنخفضة (Tae Hwa and Jung, 2014)، وهذا ما يبينه الجدول (2) وكالاتي:

الجدول (2) تطور النمو لأجمالي القوى العاملة في كوريا الجنوبية % للفترة (2000 - 2020)

السنة	اجمالي القوى العاملة	معدل النمو
2000	22976420	—
2001	23417394	1.91
2002	23869030	1.92
2003	23850605	-0.07
2004	24344407	2.07
2005	24464988	0.49
2006	24732517	1.09
2007	24986726	1.02
2008	25160289	0.69
2009	25182792	0.08
2010	25510485	1.3
2011	25927886	1.63
2012	26294967	1.41
2013	26647943	1.34
2014	27396653	2.8
2015	27784825	1.41
2016	28000418	0.77
2017	28292428	1.04
2018	28444054	0.53
2019	28712438	0.94
2020	28474612	-0.82

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?view=chart&locations=DZ-KR>

نلاحظ من الجدول اعلاه التطور في معدلات نمو اجمالي القوى العاملة إذ بلغت عام 2001 (1.91)، لترتفع بعدها الى (2.07) في عام 2004 نتيجة السياسة التي تتبعها كوريا الجنوبية في التوسع بمعدلات التوظيف بين افرادها، وعلى الرغم من التذبذب في معدلات النمو لإجمالي القوى العاملة في كوريا، إلا أنها تعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة الكورية لإنجاح التجربة التنموية من خلال النهوض بالقطاعات الاقتصادية وبشكل خاص قطاعي التعليم والصحة من خلال زيادة معدلات التوظيف، وفي عام 2014 وبالرغم من الأزمة العالمية التي واجهت العالم إلا أن معدل النمو ارتفع ليصل الى (2.8)، نتيجة للسياسة نفسها التي تتبعها كوريا لخلق فرص عمل لمواجهة خطر البطالة، وتتمثل هذه السياسة في سياسة العمل بوظائف مؤقتة متأثرة في ذلك بالأسلوب الغربي وذلك في إطار ما يسمى "إعادة الهيكلة التحريزية الجديدة لسوق العمل (SUNG, 2004, p147-164)، وصولاً الى عام 2020 إذ انخفضت المعدلات الى (-0.8) بسبب أزمة كورونا وفرض حظر التجوال وتوقف عمل أغلب القطاعات الإنتاجية، فضلاً عن اهتمامها الكبير بجانب التدريب والتعليم المهني لتحقيق تنمية بشرية، فالعامل البشري هو أساس أي نهضة سواء اقتصادية أو غيرها، إذ تنطوي التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بما يكفل لهم حياة صحية ورفاهية اقتصادية، ويمكنهم من اكتساب العلم والمعرفة على الموارد اللازمة لمستوى لائق (تقرير التنمية البشرية، 1991، ص27)، ولقد توسعت خيارات التنمية البشرية لتشمل توفير مناخ مناسب قائم على الحرية والعدالة والتميز والاستمرارية، إضافة إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج واحترام الذات الشخصي ... وخيارات أخرى تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى (إمام، 2007، ص8)، واستطاعت كوريا الجنوبية ان تحتل المرتبة السابعة عشرة من بين 188 دولة مدرجة في تقرير مؤشر التنمية البشرية* لعام (2014 تقرير التنمية البشرية، 2013).

ثالثاً: دور التعليم المهني في تحقيق النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية:

يعود الفضل الأكبر في المعجزة الاقتصادية الكورية الى تشجيع الحكومة على التعليم وبشكل خاص التعليم المهني، فقد استثمرت كوريا الجنوبية مواردها البشرية في قطاع التعليم ومساهمتها في رفع كفاية إنتاجية المواطنين وحدث نمو اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي، في المقابل أدت الكفاية المعززة الناتجة إلى نمو في التعليم وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، ومن أهم أسس هذا النمو (العنصر البشري)، فقد تم تعميم التعليم الابتدائي ثم المتوسط والثانوي بفروعه المهنية، ثم التوسع في التعليم العالي مع الحرص على محو الأمية، فأصبحت قوة العمل قائمة على المعرفة (Kownkai and and others,2001,p147) ، وتتمحور اهداف سياسة التعليم المهني في كوريا الجنوبية حول :-

- 1- توفير تعليم عالي الجودة للجميع.
- 2- زيادة الفرص المناسبة لكافة الطلاب لتعزيز أحلامهم ومواهبهم .
- 3- دعم الطبقات الضعيفة اجتماعيا التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.
- 4- توفير التعليم العملي بشكل واسع، مع التركيز على القيم العالمية و المساواة.
- 5- تشجيع الفنيين المهرة الأساسيين للتنمية الصناعية لمساهمتهم في النمو الاقتصادي في كوريا .
- 6- تنمية المهارات العملية الضرورية واللازمة في الحياة الفعلية.
- 7- تهيأت وتدريب القوى العاملة الماهرة التي تعمل من خلال التصنيع على تحديث الأمة

(Kim, 2001,p22)، ان السبب الرئيسي لإصلاحات التعليم المهني هو تدني مستوى تأهيل العاملين في مجال التصنيع، وبسبب الحاجة المتزايدة لعمال مؤهلين، إذ أسهم توافر المشتغلين الماهرة والفنيين في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المستدامة في كوريا، وادى ارتفاع عدد المدارس الثانوية المهنية الى لتشجيع الفنيين المهرة الأساسيين للتنمية الصناعية كثيفة المشتغلين

ومن تحليل بيانات الجدول (3) نلاحظ وجود اتجاه عام نحو الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من عدم استقرار ذلك الاتجاه وحالة التذبذب في معدل النمو من مدة الى اخرى، الا انه يعكس جليا الجهود الكورية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ حقق الاقتصاد الكوري اعلى مستوى له في عام 2000 إذا بلغ (9.1%) بسبب القفزة التنموية والانتعاش الذي شهده الاقتصاد الكوري بكافة قطاعاته، وانخفض في عام 2009 الى (0.8%) بسبب الازمة العالمية لانخفاض اسعار النفط وما نتج عنها من انعكاس على الاقتصاد الكوري، ثم عاد نحو الارتفاع في عام 2010 ووصل الى (6.8%) ويعود سبب ذلك الى تعافي الاقتصاد الكوري في جزء كبير منه وزيادة حجم الصادرات وانخفاض اسعار الفائدة واتباع الحكومة سياسية توسعية، ثم اخذ معدل النمو بالانخفاض بشكل كبير بلغ (3.2%) عام 2014 بسبب الازمة العالمية وانخفاض اسعار النفط واستمر بالانخفاض عام (2019-2020) وصل الى (2.2%، -0.9%)، بسبب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من اكثر الدول استيراد لصادرات كوريا، اضافة الى انكماش الاقتصاد الكوري كجزء من حالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي في ظل جائحة فايروس كورونا، وما ترتب عليها من تراجع الانفاق المحلي والصادرات (Hélène Drouot).

الجدول (3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية للمدة (2000 – 2020)

السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
2000	9.1	2011	3.7
2001	4.9	2012	2.4
2002	7.7	2013	3.2
2003	3.1	2014	3.2
2004	5.2	2015	2.8
2005	4.3	2016	2.9
2006	5.3	2017	3.2
2007	5.8	2018	2.9
2008	3.0	2019	2.2
2009	0.8	2020	-0.9
2010	6.8		
المتوسط	5.0		2.5

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MK.TP.KD.ZG>

رابعاً - دور التعليم المهني في رفع مستوى إنتاجية الفرد في كوريا الجنوبية :

يدعم التعليم المهني اتخاذ قرارات حكيمة بشأن حياة الفرد، ومن ثم يشجع على التنمية الذاتية للفرد، ويزيد من الطلب على القوى العاملة ويسهم في تطورها وتقدمها، يعمل نظام التعليم المهني في كوريا على اساس ظروف سوق العمل ويقدر العرض والطلب على العمال المهرة وفقاً لكل مرحلة من مراحل التصنيع، وقد تم تغيير هذا النظام استجابة لكل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي، بعد أن شعر بأن جودة رأس المال البشري، تشكل المساهم الرئيسي في زيادة إنتاجية الفرد، فضلاً عن زيادة الأرباح لدعم عملية التنمية الاقتصادية في كوريا واحداث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، ولتشجيع التنافس الملائم القائم على المعرفة، وتلعب المدارس الثانوية المهنية دوراً مهماً في سوق العمل، لأن مخرجاتها تساعد في الحصول على الوظائف مقارنة بالجامعات، حيث ان المدارس المهنية تنفذ الانتقال من المدرسة إلى العمل بشكل أفضل من المدارس الثانوية العامة (Kim, 2013)، إذ تعد خيرة العمل قبل التخرج في المدارس الثانوية المهنية عامل مهم في الحصول على فرص عمل (Kim, aforementioned source, p25)، وهنا لا بد من التطرق إلى مساهمة التعليم المهني الإنسان الكوري انطلاقاً من العناصر الآتية :

1- بناءً على نظرية رأس المال البشري، فإن العامل الأكثر تعليماً هو الأكثر إنتاجية من غيره، إذ أدت الزيادة في عدد العمال المتعلمين والمؤهلين إلى تحسن إنتاجية عنصر العمل وزيادة كمية المخرجات وانعكس ذلك أيضاً في ارتفاع مستوى الأجور، وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي الذي يبين الزيادة في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي كمؤشر يعبر عن مستوى الزيادة في الإنتاجية.

2- يعتمد النمو على التجديد الدائم لتقنيات الإنتاج، وهذه التقنيات لا يمكن تشغيلها إلا بوجود ايدي عاملة - مؤهلة وقادرة على التكيف وبسرعة مع التطورات، ويتم تحقيق ذلك على أفضل وجه بمستويات تعليمية عالية، إذ تكمن مفاتيح التطور في القدرة على انتهاز الفرص (التقنيات الجديدة - الأسواق الجديدة)، (International Journal, 2017, p497).

الجدول (4) تطور إنتاجية الفرد في كوريا الجنوبية للمدة (2000 – 2020) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

السنة	الناتج المحلي اجمالي (ترليون دولار)	إنتاجية الفرد (الف دولار)	معدل النمو
2000	0.577	12.257	—
2001	0.548	11.561	-5.6
2002	0.627	13.165	13.8
2003	0.703	14.672	11.4
2004	0.794	16.496	12.4
2005	0.935	19.402	17.6
2006	1.05	21.743	12
2007	1.17	24.086	10.7
2008	1.05	21.35	-11.3
2009	944.0	19.143	-10.3
2010	1.14	23.087	20.5
2011	1.25	25.096	8.7
2012	1.28	25.466	1.4
2013	1.37	27.182	6.7
2014	1.48	29.249	7.6
2015	1.47	28.732	-1.7
2016	1.5	29.288	1.9
2017	1.62	31.616	7.9
2018	1.72	33.436	5.7
2019	1.62	31.902	-4.5
2020	1.64	31.597	-0.9

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD>

من الجدول (4) نلاحظ ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية، الذي يعد مؤشراً لقياس إنتاجية الفرد، خلال المدة (2000 – 2020)، فبعد انخفاضه عام 2001 (-5.6) ارتفع إلى (20.5) عام 2010

ليعكس بذلك القفزة الكبيرة التي استطاع تحقيقها الاقتصاد الكوري، ليعود وينخفض الى(-1.7) نتيجة الازمة المالية عام 2015 وما نتج عنها وصولا الى عام 2020 وازمة كورونا لينخفض الى (-0.9).

خامساً: أثر الإنفاق على التعليم المهني في دعم التنمية في كوريا الجنوبية:

من أهم الخطوات التي اتخذتها كوريا زيادة الإنفاق على المعرفة في مختلف المجالات، لذلك تميز الاقتصاد الكوري بميزة خاصة سواء في الصناعات الخفيفة والثقيلة وايضا الإلكترونيات، فالصناعات الكورية منافس قوي من حيث الجودة والسعر في الأسواق العالمية، ولم يأت هذا من فراغ بل من الدعم الكبير والمستمر للعلوم والتكنولوجيا ومن خلفه الدعم المقدم للتعليم المهني، ويعد الإصلاح التعليمي من بين الإصلاحات المهمة التي جعلت كوريا الجنوبية تحقق نقلة نوعية في مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي في وقت قصير، إذ ساهم الإنفاق العام على التعليم في انتعاش اقتصادي كبير وان اعلى نسبة تمويل حكومي للمدارس المهنية الثانوية من بين مؤسسات التعليم المهني بلغت 65%، ويعتمد تمويل التعليم في كوريا الجنوبية على أربعة مصادر رئيسية، هي تخصيص جزء من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، والضرائب والتمويل المحلي من خلال تحصيل الضرائب العامة، والقطاع الخاص (الشركات والمؤسسات الصناعية)، واعطت حكومة كوريا الجنوبية أولوية لموازنة التعليم ضمن بنود الموازنة العامة، في ظل الاحتياجات التمويلية الضخمة لتوسيع إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب دون الإخلال بجودة العملية التعليمية، كما أسهمت سياسة الحكومة الكورية في تشجيع القطاع الخاص على تمويل قطاع التعليم الثانوي والعالي، بينما ركز التمويل الحكومي على التعليم الابتدائي والمتوسط لأنه إلزامي ومجاني تماما، نلاحظ من الجدول (5) التطور في نسبة الإنفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي وكالاتي:

الجدول (5) نسبة الإنفاق على التعليم من GDP % في كوريا الجنوبية للمدة من (2000 – 2020)

السنة	نسبة الإنفاق على التعليم من GDP %	السنة	نسبة الإنفاق على التعليم من GDP %
2000	3.7	2011	4.8
2001	3.9	2012	4.7
2002	3.8	2013	4.9
2003	4.13	2014	4.9
2004	4.12	2015	4.9
2005	3.9	2016	4.98
2006	4	2017	5
2007	4.1	2018	5.5
2008	4.4	2019	4.5
2009	4.4	2020	4.3
2010	4.7		

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

<https://knoema.com/atlas/Republic-of-Korea/Education-expenditure>

نلاحظ من الجدول ارتفاع النسبة من(3.7%) عام 2000 إلى (4.7%) عام 2010، بينما بلغت بعد الازمة العالمية عام 2016(4.98%) وهو الاسلوب الذي اتبعته كوريا للخروج من الأزمة المالية زيادة الإنفاق على التعليم للتميز على الصعيد العالمي في الميدان التقني وما يعكسه ذلك على الجانب الاقتصادي، ان هذا الدعم يعبر عن التزام الدولة بواجبها لتوفير الخدمة التعليمية بوصفها أحد الحقوق الأساسية للمواطنة، ولقناعتها التامة بأن الاستثمار البشري هو أفضل أنواع الاستثمار لما يحققه من العوائد المجزية التي يعود مردودها على المواطن و الوطن على حد سواء(عبد النبي، 2008، ص43)، بينما انخفض معدل الإنفاق عام(2019 – 2020) الى(4.5%-4.3%) على التوالي بسبب الازمة العالمية التي فتكت بالعالم واثرت على اقتصاداتهم وبالآتي على مستوى الإنفاق فيه . تجدر الإشارة الى أن أغلب موازنة التعليم في كوريا يتم صرفها على التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي، لأن التعليم الجامعي غير مجاني وتغطي الجامعات نسبة كبيرة من مصروفاتها عبر الرسوم السنوية التي يدفعها الطلاب(Kim, aforementioned source)،

الجدول(6)نسبة الانفاق لكل طالب في التعليم الثانوي من اجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية للمدة(2000-2020)

السنة	الانفاق لكل طالب من اجمالي الناتج المحلي %	السنة	الانفاق لكل طالب من اجمالي الناتج المحلي %
2000	7.7	2011	11.2
2001	5.1	2012	10.7
2002	4.5	2013	12.9
2003	8.3	2014	14.6
2004	7.9	2015	16
2005	8.9	2016	16.7
2006	9	2017	17.2
2007	8.5	2018	18.1
2008	9.5	2019	19.3
2009	12.2	2020	18.01
2010	12.1		

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على الرابط المتاح الآتي: <https://ar.knoema.com/atlas> ويوضح الجدول اعلاه نسبة الانفاق لكل طالب في التعليم الثانوي، إذ يتبين التزايد في نسبة الانفاق على الطلاب من اجمالي الناتج المحلي، إذ بلغ(12.2%) في عام 2009 خلال الازمة المالية نتيجة السياسة التي تتبناها الحكومة الكورية في معالجة اي ازمة عالمية بزيادة انفاقها الداخلي للنهوض باقتصادها، بينما بلغ نسبة عالية من الانفاق(19.3%) في عام 2019، نتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات بالتعليم، ان هذا الدعم السخي يعبر عن مدى التزام الدولة بواجبها لتوفير الخدمات التعليمية بوصفها أحد الحقوق الرئيسية للمواطنة، ولقناعتها التامة بأن الاستثمار البشري يمثل أفضل أنواع الاستثمارات لما يحققه من عوائد مجزية والتي يعود مردودها على كل من المواطن و الوطن على حد سواء .

سادساً : دور التعليم في تحسين المؤشرات التعليمية في كوريا الجنوبية

ان ما عزز من قدرات الفرد الكوري هو الاهتمام الذي أولته خطط التنمية الكورية لموضوع التنمية البشرية، لذلك أصبحت كفاية وقدرة القوى العاملة الكورية هي ركيزة التنمية، الامر الذي دفع نحو الاهتمام بالتعليم بوضعه على رأس أولويات التنمية الكورية، وقد اسهمت تلك التوجهات في تعميم التعليم الأساسي في نهاية الستينيات(الحسيني، 2011)، وبقدر تعلق الامر بالمدارس الثانوية قيد البحث بأنها تنقسم إلى مدارس ثانوية عامة (أكاديمية)، ومدارس مهنية (فنية)، ومدارس متخصصة (زراعية، وتجارية، وصيد الأسماك، ومهنية)، اضافة إلى المدارس الشاملة التي تقدم برامج دراسية تشمل دورات أكاديمية ومهنية، تستخدم كوريا "سُلماً" مدرسياً يتبع مساراً مشابهاً (6-3-3-4) مما يوفر ست سنوات من التعليم الابتدائي الإلزامي، وثلاث سنوات من المدرسة الإعدادية، وثلاث سنوات من المدرسة الثانوية، تليها سنتان أو أربع سنوات أخرى في الكليات والجامعات، بعد الانتهاء من التعليم الثانوي يمكن للخريجين الالتحاق مباشرة بسوق العمل، ويعد التعليم المهني الثانوي العمود الفقري للحياة الاقتصادية في كوريا الجنوبية، لكونه يمد سوق العمل بالقوى العاملة المدربة، الجدول (7) يبين معدل نمو الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية/ المهنية من الاجمالي،

الجدول (7) معدل النمو للطلاب الثانوي /المهنيون للمدة(2000 – 2020)

السنة	اعداد الطلاب المهنيون	معدل النمو
2000	753587	—
2001	656606	-12.86
2002	580274	-11.62
2003	546401	-5.83
2004	518007	-5.19
2005	506478	-2.22
2006	494349	-2.39
2007	497389	0.61
2008	487492	-1.98
2009	482062	-1.1
2010	467323	-3

2011	417534	-10.65
2012	375813	-9.99
2013	337133	-10.29
2014	330189	-2.05
2015	320463	-2.94
2016	309147	-3.53
2017	293568	-5.03
2018	290658	-0.99
2019	288777	-0.64
2020	280656	-2.81

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على : معهد اليونسكو للإحصاء المتاح على الموقع الآتي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.SEC.ENRR>

- ومن بيانات الجدول نلاحظ وجود اتجاه عام نحو التراجع للمدة من (2000 - 2020) فضلا عن التذبذب في اعداد الملحقين بالتعليم الثانوي المهني ويعود ذلك لعدة اسباب من أهمها :
- 1- التحول الهيكلي في الاقتصاد الكوري المتمثل بتراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية مقابل صعود قطاع الخدمات، مما دفع الحكومة الى الحد من التوسع في عدد المدارس الثانوية ذات الأغراض الخاصة المصممة لتلبية الطلب الصناعي من خلال تخفيض مستوى الإنفاق على هذا النوع من التعليم، في مقابل التوسع في القطاعات الأخرى وبشكل خاص المهن الخدمية.
 - 2- أدى العامل الأول الى بروز ظاهرة فجوة المهارات ونقص المهارات التي تتمثل بالصعوبات التي تواجه المنشآت في إشغال الوظائف الشاغرة تنبع من مصدرين :
 - نقص عرض المهارات في سوق العمل كنتيجة لعدم كفاية / أو كفاية مخرجات التعليم والتدريب المهني
 - فجوة المهارات وتنشأ من حالة عدم التطابق داخل المنشأة بين المهارات والمؤهلات المطلوبة لتحقيق اهداف المنشأة، وتظهر الفجوة في المهارات عندما يفتقر الموظفين المعينين إلى المهارات اللازمة لشغل هذا المنصب(موسى، الربيعي، 2015).
 - 3- أن العامل الأول والثاني أدى الى ظهور مشكلة فائض العرض في مخرجات التعليم المهني وخصوصا من خريجي المدارس التقليدية الصناعية والزراعية، مما أدى الى عزوف الطلبة عن التقديم لهذه المدارس .
 - 4- أن تحسن مستوى المعيشة للعوائل الكورية جعلها تنظر الى المدارس المهنية نظرة دونية وتتطلع الى اكمال أبنائها للدراسة الجامعية، وتفضيل التعليم الثانوي العام على التعليم المهني .
 - 5- التحدي الديموغرافي المتمثل في انخفاض معدلات المواليد نظراً لرغبة معظم الأسر الكورية في إنجاب طفل واحد لكي تتمكن الأسر من دفع المصاريف اللازمة لتعليم أبنائهم.
 - 6- بروز ظاهرة بما يعرف "بحمي التعليم"، الممثلة بالرغبة في اكمال التعليم الجامعي والدراسات العليا انعكست سلباً على أعداد الطلاب الملحقين بالمدارس المهنية الكورية .
 - 7- زيادة أعداد الطلاب الكوريين المبتعثين الى الخارج أحدثت أيضاً نقصاً في أعداد الدارسين في داخل المدارس الكورية ولذلك اهتمت الحكومة الكورية بجذب الطلاب الدوليين للدراسة في المدارس الكورية وتقديم التسهيلات والمنح الدراسية لهم .
- وعلى الرغم من انخفاض اعداد الملحقين في المدارس المهنية الا ان الإنفاق على التعليم والطالب استمر بالزيادة السنوية، فقد أنشأت كوريا الجنوبية العديد من مراكز التدريب والتطوير المهني بهدف استدامة تأهيل وتنمية الموارد البشرية في ضوء الاحتياجات التي تتطلبها قواعد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال برامج مكثفة لتغيير الإدارة وأنماطها في ضوء التطورات الأخيرة، ومعاهد البحوث لتطوير السياسات الاقتصادية والإدارية الكورية من خلال تدريب وتأهيل موظفي الحكومة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات التي تساعد في حل المشاكل الاقتصادية والإدارية التي تواجه العمل في القطاع الحكومي.

المحور الثالث

سياسات وبرامج تنشيط التعليم المهني في كوريا الجنوبية

يعود نجاح المسار المهني في التعليم الثانوي الكوري الجنوبي إلى قوة الشراكة بين التعليم واحتياجات سوق العمل، وكذلك قوة سوق العمل ونموه السريع وتطوره مما أدى إلى تحفيز وتطوير التعليم المهني لأن اقتصاد السوق يحتاج لكي ينهض إلى قوى عاملة جيدة التدريب ومستعدة للانضمام إلى سوق العمل بسرعة،

وهذه هي مواصفات التعليم المهني في كوريا الجنوبية، (J,2002,p11)، ولقد نفذت كوريا الجنوبية مجموعة من السياسات والبرامج لإعادة تنشيط التعليم المهني، بعد الإعلان عن خطة لتشجيع سياسة التشغيل* لخريجي المدارس الثانوي من ابرزها ما يأتي :

1- برامج الحفاظ على الوظيفة، وتهدف الى تخفيض معدلات البطالة عن طريق حماية الشركات الهادفة للربح من الانهيار، ودعم الشركات التي تحاول الإبقاء على العمالة التي لديها، ويتم ذلك عن طريق تقديم التمويل او الدعم المادي أو عن طريق نظام تأمين العمالة .

2- برامج خلق فرص عمل، يهدف إلى خلق فرص عمل جديدة بعيدا عن مشروعات الأعمال العامة ومشروعات الاستثمارات العامة، ومساعدة قيام شركات ومشروعات جديدة، وكانت لسياسة خلق الوظائف الأولوية بين السياسات الأخرى.

3- برامج خاصة ببرامج التدريب المهني، تهدف إلى تنمية المهارات لدى العاطلين وتوسيع شبكات توفيق الوظائف لإعادة التوظيف.

4- برامج خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية، تهدف إلى تقديم الحماية الاجتماعية للعاطلين والدعم المالي للذين تدمر فترة بطالتهم طويلا، من خلال تأمين تكاليف الحياة الأساسية كالتعليم والعناية الصحية same (source,p18) .

وبذلك تحول اهتمام الحكومة من محاولات مساعدة العاطلين ودعمهم إلى محاولات لخلق فرص عمل جديدة ويتم تحفيز برامج خلق فرص العمل عن طريق دعم الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير والشركات الجديدة، كما تم الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب، و لكي تنفذ الحكومة تلك البرامج والسياسات، رصدت الحكومة مبالغ طائلة لهذا الشأن.

5- نظام تأمين العاملين، ولقد تم استحداث هذا النظام لهدفين أساسيين :

• مساعدة العاطلين عن طريق تقديم إعانات.

• تحسين كفاية العمال وتحقيق الاستقرار في العمل.

وتم وضع هيكل لنظام تأمين العاملين، إذ يتضمن ثلاث مكونات أساسية هي:

أ- استقرار العمل، إذ يهدف استقرار العمل إلى محاولة عدم وقوع البطالة الناتجة عن فصل أو طرد العمال بأعداد كبيرة، ومحاولة تشجيع إعادة التوظيف للعمالة عند حدوث تغيرات مفاجئة في هيكل التكنولوجيا او الصناعة.

ب- برنامج تنمية المهارات للعمالة، إذ تهدف برامج تنمية مهارات العمال إلى زيادة وتنمية تلك المهارات؛ فهذا البرنامج يحاول تحفيز وتشجيع العمال، وكذلك أصحاب العمل على المشاركة في برامج التعليم والتدريب المهني، من خلال دعم مالي لتلك البرامج التعليمية والتدريبية، هذا بالإضافة إلى توفير فرص التعليم والتدريب للداخلين الجدد لسوق العمل و العاطلين لتحسين مهارات قوة العمل ، وينقسم البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية أخرى هي:-

- مساعدة أصحاب العمل، لتشجيعهم في تدريب العمال لديهم، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم لتكاليف التدريب.

- مساعدة العمالة أنفسهم، ويعد هذا دعم مباشر للعمال المشاركين في برامج التدريب.

- مساعدة لتدريب العاطلين، وتوفر اعانات للتدريب و فرص تدريب مجانية aforementioned (Lee, source,p13).

ج- إعانات البطالة، بينما تهدف إعانات البطالة إلى تشجيع إعادة التوظيف بمنح العلاوات و الحوافز، وتحقيق المزيد من الاستقرار في ظروف المعيشة، وتتكون إعانات البطالة من المخصصات التي تمنح للباحث عن العمل أو التي تمنح للتوظيف، اما بالنسبة للأفراد العاطلين الذين لا يعملون اختياريًا أي بدون سبب، فإن هؤلاء لا تشملهم الإعانات، والراغب في الحصول على تلك الإعانات أن يكون مسجلا كراغب وباحث عن العمل في مكاتب العمل المحلية، و أن يكون على استعداد كامل للعمل و قادرا عليه، و يبحث عنه بصورة جديدة (Ji-Yeon , aforementioned source ,p11) .

وفي ضوء ما تقدم فإن من اهم الدروس المستفاد من دراسة تجربة كوريا الجنوبية هو أن هذه التجربة برهنت على صحة ما ذهبت اليه الدراسات النظرية والتطبيقية من كون الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم هو أحد الشروط الضروري لعلاج مشكلتي الفقر والبطالة والحد من التفاوت في الدخل والفروق الاجتماعية، فهذه التجربة لم تحقق هذا النجاح لولا جهود وكفاءات وخبرات المشتغلين الكورية، وحرص الدولة على توفير كل الإمكانيات من مؤسسات تعليمية وكوادر بشرية قادرة على التأهيل، حيث بلغ التدخل الحكومي في توجيه مسارات التعليم والتنمية الاقتصادية، حد لم يسبق له مثيل مما جعل بعض من الاقتصاديين يصفونها بأنه العامل الأكثر أهمية في صنع النجاح التعليمي والتنموي لهذه الدولة، و باختصار فإن هذه التجربة قد برهنت على ان الاستثمار في التعليم هو الشرط الضروري لتحقيق النجاح التنموي، وتحقيق هذا الشرط يستلزم

تحقيق ثورة تهدف الى اصلاح قطاع التعليم، إن كوريا لا تملك سوى ثروتها البشرية، وهي ثروة تتمثل في شعب جيد التعليم، فالتعليم هو الاستثمار الأول الذي ينتج لنا الثروة البشرية، وهذه الثروة هي المسؤولة عن تحقيق معجزة التنمية والتقدم .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- 1- توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات التي اكدت على صحة فرضية البحث التي نصت على اهمية دور التعليم المهني في تحقيق التنمية المستدامة في كوريا الجنوبية، ومن أبرزها ما يأتي:
- 1- إن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم هو أحد الشروط الضروري لعلاج مشكلتي الفقر والبطالة والحد من التفاوت في الدخل والفروق الاجتماعية في كوريا الجنوبية.
- 2- إن التدخل الحكومي في توجيه مسارات التعليم والتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، لم يسبق له مثيل مما جعل بعض من الاقتصاديين يصفونها بأنه العامل الأكثر أهمية في صنع النجاح التعليمي والتنموي لهذه الدولة.
- 3- أدى التحول الهيكلي في الاقتصاد الكوري الى تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية مقابل صعود قطاع الخدمات، مما دفع الحكومة الى الحد من التوسع في عدد المدارس الثانوية ذات الأغراض الخاصة المصممة لتلبية الطلب الصناعي .
- 4- بروز ظاهرة بما يعرف "بحمى التعليم"، الممثلة بالرغبة في اكمال التعليم الجامعي والدراسات العليا انعكست سلباً على أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس المهنية الكورية .
- 5- زيادة أعداد الطلاب الكوريين المبتعثين الى الخارج أحدث نقصاً في أعداد الدارسين في داخل المدارس الكورية.

التوصيات:

- 1- تطوير المدارس الثانوية المتخصصة بقطاع الصناعات، المرتبطة بالوزارات ذات الصلة والحكومة المحلية والصناعة.
- 2- توسيع فرص التعليم المهني للطلاب ذوي الموهبة، وتوفير فرص التوظيف لخريجي التعليم الثانوي بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص .
- 3- تطوير مدارس التعليم المهني مدى الحياة، وانشاء مدارس عليا لخريجي التعليم المهني، خاصة للأشخاص ذوي المهارات العالية في مجالات متخصصة بما في ذلك المهارات العالمية.
- 4- جذب الطلاب الدوليين الكوريين للدراسة في المدارس الكورية وتقديم التسهيلات والمنح الدراسية لهم .
- 5- زيادة نسبة الانفاق على التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

أ- الكتب العربية

- 1- باسل البستاني، دينامية التنمية المستدامة: تجليات التكوين وتحديات التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2020.
 - 2- كريم محمد حمزة، التعليم في العراق (النظام التعليمي في العراق الواقع ومتطلبات التغيير)، بيت الحكمة، بغداد، 2009.
 - 3- محمد محمود الحيلة، التربية المهنية وأساليب تدريسها، عمان، دار الميسرة، ط(1)، 1998.
 - 4- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، عمان، ط(1)، دار وائل للنشر، 2006.
- ب- البحوث والدراسات والتقارير والمؤتمرات
- 1- احمد سيف حيدر، التعليم التقني والتدريب المهني في اليمن الماضي الحاضر المستقبل، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، بغداد، العراق، العدد (5)، السنة الثانية، 2001.
 - 2- ازهار علوان فرمان، شذى عادل وكشاش، استراتيجيات التعليم والتعلم وتطبيقاتها العملية، بغداد، مكتب عدنان، 2015 .
 - 3- سعد بن ناصر الحسيني، التجربة الكورية : من العالم النامي الى العالم الأول، جريدة الرياض، ع(15541)، 11 يناير، المملكة العربية السعودية، 2011 المتاح على الرابط: [http:// www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)
 - 4- سعيد رشيد عبد النبي (التجربة الكورية الجنوبية في التنمية)، مجلة دراسات دولية العدد (38)، 2008، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد .
 - 5- صلاح بن دحام السرحاني، واقع التدريب المهني ومعوقاته في المؤسسات الإصلاحية، دراسة مقدمة في كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، 2010 .
 - 6- ستار عبد الجبار موسى، فلاح خلف الربيعي، فجوة المهارات في المنشآت واسواق العمل رؤيا دولية "بحث منشور في العدد 33 مجلة دراسات اقتصادية بيت الحكمة 2015
 - 7- عيسى حسن الجراجرة، التعليم التربوي والمهني في الاردن واقعه وتطلعاته المستقبلية، مجلة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، العدد (17)، السنة السادسة، 1986 .
 - 8- غازي الرشيدوي وآخرون، السياسة التعليمية للمرحلة الثانوية في كوريا الجنوبية "تحليل وثائقي"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الاغواط، مجلد (07)، عدد (32)، 2019 .

- 9- غيداء صادق سلمان، واقع البطالة في البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد (14)، السنة الخامسة، 2007 .
- 10- مصطفى محمد عيسى فلاته، دراسة من إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية، 1994.

ج- الرسائل والأطاريح

- 1- مجدة إمام، التنمية الاجتماعية في مرحلة الاصلاح الاقتصادي: دراسة وسيكولوجية للمؤشرات الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2007 .
- 2- مي فتحي حسين ابو عصبية، مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2005.

د- مصادر من شبكة الانترنت

- 1- Hélène Drouot :- helene.drouot@bnpparibas.com Available at the link: economic-research.bnpparibas.com.
- 2- تقرير عن أهداف التنمية المستدامة الصادر عن مكتب الاحصاءات الكورية، معلومات منشورة على الرابط الآتي : <https://arabic.sputniknews.com>

هـ - القوانين والدوريات الحكومية والتقارير الدولية والمنظمات

- 1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2013 المتاح على الرابط الآتي <http://hdr.undp.org>
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1991، ص 27، متاح على <http://www.undp.org> الربط:
- اليونسكو و آخرون، التعليم 2030، إعلان إنشيوون وإطار العمل لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، 2016.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1- H.G.Johnson, Towards a generalized capital accumulation approach to economic development, economics of education, 2004.
- 2- International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 7, No. 11, 2017, available at: www.hrmars.com.
- 3- Jennifer, Jaspar, Catherine, "Teaching For Sustainable Development: Teachers' Perceptions", A Thesis Submitted to the College of Graduate Studies and Research in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Education in The Department of Curriculum Studies University of Saskatchewan Saskatoon, Saskatchewan (2008).
- 4- Jevglevskaia. Natalia ,Spijkers. Otto, "Sustainable Development and High Seas Fisheries", Utrecht Law Review, Volume 9, Issue 1, www.ivsl.org, [http://www.utrechtlawreview.org\(2013\)](http://www.utrechtlawreview.org(2013)).
- 5- Ki-Hong Kim , Vocational Education System in Korea , 2001.
- 6- Kownkai sun , Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui , Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea, World Scientific Publishing , 2001.
- 7- Lakner and Milanovic, Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective, IMF Staff Calculations, 2013.
- 8- Lee , J, Education policy in the republic of Korea : Building Block or stumbling Block ? The International Bank of Reconstruction and development washington , 2002.
- 9- Lee Ji-Yeon, Vocational Education and Training in Korea: Achieving the Enhancement of National Competitiveness ,2014.
- 10- Lee, S, Training Opportunities and Labor Market Performance ,2005 ,Review.
- 11- Ministry of Education, Globalization of Korean Education, (2017).
- 12- Pierre Gavot, Economie de l'éducation, la découverte, paris, France, Roymand Poigant, study groups in the economics of education, Anessay in organisabional prablems in planning education- development, Paris, 1960.
- 13- Sorensen, C. W, Success and Education in South Korea, Comparative Education Review, 1994, February, 38(1).
- 14- Tae Hwa Jung and others , Effective measures for school-to-work transition in the vocational education system Lessons from Australia and Korea, 2004 .
- 15- PARK GIL-SUNG, DEVELOPMENT AND SOCIETY, Volume 33 Number 2, December 2004, pp. 147~164

The role of vocational education in supporting sustainable development in the Republic of South Korea for the period (2000-2020)

Aliyah Abdulrahman Theban / Researcher

[/AliyahAbdALRAHMAN@uomustansiriyah.edu.iq](mailto:AliyahAbdALRAHMAN@uomustansiriyah.edu.iq)

P. Dr. Falah Khalaf Ali / Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics faalah@unmustansiriyah.edu.iq

Abstract

The current research aims to identify the reality of vocational education in South Korea and its role in achieving sustainable development, by identifying the Korean educational system and its role in development in South Korea, as well as the development policies adopted by South Korea in the field of education and development. Highlighting the importance of vocational education, and recognizing its role in achieving the economic development of South Korea, the research assumes that "human capital is the main reason for achieving sustainable development in South Korea, as well as its economic development and growth, and its transformation into one of the developed countries" and to achieve this hypothesis The researchers followed the deductive approach, the descriptive analytical method, and one of the most important conclusions reached by the researchers is the mismatch of skills among young people, which led to a lack of skills supply in the labor market as a result of insufficient outputs of education and vocational training, and the occurrence of a skills gap that arises from the mismatch within The research recommended the need to develop secondary schools specialized in the industries sector, linked to the relevant ministries, local government and industry, which will enhance the role of the outputs of vocational education in achieving the goals of sustainable development.

Keywords: vocational education, sustainable development, new policies

